E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2020/WG.5/Report
29 September 2020
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق خبراء حول التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية
بيروت، 28-30 تموز/يوليو 2020

موجز

نظّمت مجموعة العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، اجتماعاً افتراضياً لفريق خبراء بَحَثَ في التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية. وناقش المشاركون في الاجتماع الذي عُقد من 28 إلى 30 تموز/يوليو 2020 الهيكل المقترح والمخطط الأولي لدراسة ستصدر قريباً عن التمكين الاقتصادي للمرأة. وتناولوا ديناميات مشاركة المرأة في الاقتصاد، وكيفية دعم الدول الأعضاء في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ونقلها من العمل غير المدفوع الأجر إلى العمل المدفوع الأجر.

وأتاح الاجتماع منبراً أبدى من خلاله الخبراء رأيهم وقدموا توصياتهم في كيفية دعم الدراسة ووضعها في صيغتها النهائية. واتفق المشاركون على مبادئ توجيهية وتوصيات تمكّن واضعي السياسات والعاملين في مجال التنمية من تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ومعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً للمناقشات التي تخلّلت الاجتماع وعرضاً للاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- البيان الافتتاحي وعرض مقترح الدراسة	6-5	3
ثانياً- المناقشات	40-7	4
ألف- الجلسة الأولى: الثلاثاء 28 تموز/يوليو 2020	16-7	4
باء- الجلسة الثانية: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020.....	26-17	6
جيم- الجلسة الثالثة: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020.....	34-27	7
دال- الجلسة الرابعة: الخميس 30 تموز/يوليو 2020.....	40-35	9
ثالثاً- التوصيات	43-41	10
المرفق- قائمة المشاركين.....		12

مقدمـة

1- عقدت مجموعة العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، اجتماعاً افتراضياً لفريق خبراء بحثت خلاله قضية التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية.

2- وتخلّل الاجتماع الذي عُقد في بيروت من 28 إلى 30 تموز/يوليو 2020 أربع جلسات، استضافت كل منها ثلاثة أو أربعة خبراء. وشارك في الإجمال 15 خبيراً دولياً وإقليمياً، معروفين بعملهم في مجال سياسات الرعاية والعمل المدفوع وغير المدفوع الأجر والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى موظفي الإسكوا ومنظمة العمل الدولية.

3- وناقش المشاركون الهيكل المقترح والمخطّط الأوّلي لدراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، تهدف إلى فهم ديناميات مشاركة المرأة في الاقتصاد، وإلى دعم الدول الأعضاء في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ونقلها من العمل غير المدفوع إلى العمل المدفوع الأجر.

4- وبدأت كل جلسة من جلسات الاجتماع الأربع ببيان افتتاحي موجز وبعرضٍ لمقترح الدراسة يركز على هيكليتها ومنهجيتها ومضمونها.

أولاً- البيان الافتتاحي وعرض مقترح الدراسة

5- أدلت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، بالبيانات الافتتاحية للجلسات الأربع. وعرضت عمل الإسكوا على تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما في مجالات العنف ضد المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية، وتمثيلها، وتمكينها اقتصادياً. وأشارت إلى أن الإسكوا بصدد إعداد دراسة مقبلة، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، تتناول التمكين الاقتصادي للمرأة مع التركيز على اقتصاد الرعاية الذي يشكّل مجالاً جديداً للمنظمة. وكان عمل الإسكوا في مجال تمكين المرأة محدوداً نسبياً في السنوات الماضية، لكنها تعيد اليوم النظر فيه بجدية لتوجيه صانعي السياسات العرب وإطلاعهم على سُبُلٍ لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها.

6- وعرضت السيدة ربى عرجا، وهي مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية، الهدف العام للدراسة، وهيكليتها المقترحة، ومخطّطها الأوّلي. وبيّنت أن ما من تغيُّرات تذكر طرأت على قضية التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية خلال العقود الأربعة الماضية، وأنّ التقدم الكبير في مجالي تعليم المرأة وصحتها لم يؤت ثماره في المجال الاقتصادي. ومعدلات المنطقة ككل في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة دون المتوسط العالمي ذي الصلة. لذلك، فالهدف العام للدراسة هو دعم الدول الأعضاء في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها. وتركز الدراسة بشكل أساسي على اقتصاد الرعاية، وعلى الجهود الرامية إلى الحد من مشاركة المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، التي تشكل عائقاً رئيسياً أمام تمكين المرأة ومشاركتها في الاقتصاد في المنطقة. وعرضت السيدة عرجا الإطار المفاهيمي المقترح، الذي وضعه البنك الدولي في الأساس، والذي يعتمد على مفاهيم القدرة، وهيكل الفرص، والنتائج الإنمائية. وعرضت أيضاً الهيكلية المقترحة للدراسة التي تتضمن خمسة فصول. يركّز الفصل 1 على استمرار الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية. ويركز الفصل 2 على اقتصاد الرعاية وخصائص خدمات الرعاية المتاحة في المنطقة. ويتناول الفصل 3 البيئة التي تعوّق التمكين الاقتصادي للمرأة وتحول دون مشاركتها في العمل المأجور. ويناقش الفصل 4 النظرة

الخاطئة إلى النساء باعتبارهن مجموعة متجانسة، وكيف يؤثر هذا التصور على بلورة سياسات الرعاية وبرامج التنمية. ويقدم الفصل 5 توصيات لتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في الاقتصاد.

ثانياً- المناقشات

ألف- الجلسة الأولى: الثلاثاء 28 تموز/يوليو 2020

7- شددت السيدة فالنتين مقدم، أستاذة علم الاجتماع والشؤون الدولية في جامعة نورث إيسترن، على أهمية القضايا المتعلقة بغياب خدمات رعاية الأطفال في المنطقة وضرورة تناولها في الدراسة المقبلة. ونوّهت بمنظور التقاطع المقترح، وأوصت باتباعه في الدراسة، لما له من فائدة في دراسة تصنيف المرأة في كل بلد على أساس الإثنية والدين والعرق والأصل القومي والطبقة الاجتماعية، وآثار هذا التصنيف على مشاركتها في الاقتصاد. وتختلف مشاركة المرأة في العمل فيما بين بلدان المنطقة على أساس التحصيل العلمي، والعمر، والوضع العائلي. وأشارت إلى ضرورة تناول القطاع الصحي عند دراسة تركّز المرأة في قطاعات محددة، لا سيما أن نسبة كبيرة من القوة العاملة النسائية تعمل في مجالي الصحة والتعليم في بلدان مثل تونس والجزائر ولبنان. ورأت أنه من المفيد إدراج أمثلة من الأردن وتونس عند النظر في مشاركة المرأة في أعمال الرعاية الأسرية وفي اقتصاد الرعاية المؤسسي، وإبراز الثغرات وأوجه القصور المؤسسية. فمن أبرز معوّقات تمكين المرأة اقتصادياً في المنطقة هي قوانين العمل وكيفية تطبيقها على القطاع الخاص، وقوانين الأسرة. وأشارت إلى أهمية وضع ميزانيات تراعي منظور الجنسين، وهياكل للحوكمة في المؤسسات.

8- وشددت السيدة جونا ماريا لوندوال، كبيرة علماء الاجتماع في البنك الدولي في واشنطن العاصمة، على أهمية وضع تصنيف للنساء العاملات في مختلف البلدان لإعطاء صورة واضحة عن هذه القضية في المنطقة ككل. ففي الإطار الذي وضعه البنك الدولي، وتحديداً في المكوّن المتعلق بهيكل الفرص، يغيب عنصر السوق، وبالتالي تغيب الصلة بالقطاع الخاص. وينبغي إضافة هذا العنصر لتسليط الضوء على تأثير القوانين على القطاع الخاص. ومن المهم تسليط الضوء على ركود مشاركة الذكور في القوة العاملة في مقابل زيادة طفيفة في مشاركة المرأة، ما أدى إلى تحسُّن النسبة، لا سيما أن الأزمات الاقتصادية أضعفت النمو في الوظائف. ودعت إلى ضرورة النظر في سياسات وزارات العمل، والشؤون الاجتماعية، والصحة.

9- ثم تكلّم السيد سلمان عاصف، كبير مستشاري حقوق الإنسان في مشروع اللامركزية وحقوق الإنسان والحكم المحلي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان. فقال إن الدراسة قد تستفيد من إدراج بعد الاقتصاد السياسي في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومن المهم أن يتناول التحليل كيفية وضع هذه السياسات وكيفية تطوّرها. وأوصى بالنظر في السياق الاجتماعي والاقتصادي وفي كيفية اتخاذ المجتمعات ككل (نساءً ورجالاً ومؤسساتٍ من القطاعين الخاص والعام) قرارات في السابق، وكيف تغيَّرت مع مرور الوقت. فمن المهم تتبُّع الأنماط السلوكية في القطاعين العام والخاص، وما طرأ عليها من تحوّلات.

10- وشددت السيدة ندى دروزه، رئيسة قسم العدل بين الجنسين في مجموعة العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، على أهمية إزالة الحواجز المؤسسية والاستثمارية. وأعطت مثالاً على ذلك عملية فتح حضانة في الأردن، والقوانين الصارمة التي تنطبق عليها والاستثمارات الضخمة التي تحتاج إليها. ومن العوائق الأخرى التي تناولتها ما يتعلّق بالنقل وإمكانية الوصول. وأثارت أيضاً قضية أعمال الرعاية غير الرسمية والعمل الدؤوب على جعلها رسمية.

11- وقدمت السيدة مايا سفيردينغ، الأستاذة المساعدة في كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركية في بيروت، دراسة عن اقتصاد الرعاية تُجريها الجامعة بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعرضت دراسات حالة عن الأردن وتونس ودولة فلسطين ومصر، واعتمدت على تحليل بيانات دقيقة للوقت الذي يقضيه الرجل والمرأة في أنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر انطلاقاً من مجموعة متنوعة من الخصائص الديمغرافية للأسرة والمجتمع. وقدمت ملاحظاتها وتوصياتها بشأن الدراسة المقبلة للإسكوا. وفي الشق المتعلّق بمشاركة المرأة في القوة العاملة، نصحت أن تثير الدراسة قضية تفضيل المرأة العمل في القطاع العام على العمل في القطاع الخاص، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، مشيرةً إلى سيطرة الطابع النسائي على قطاع رعاية الطفولة المبكرة حتى في القطاع الخاص. وقالت إن من أسباب تركُّز المرأة بشكل كثيف في قطاعات الرعاية هو أن القطاعات الأخرى ليست مفتوحة أمامها. ومن شأن إيجاد فرص عمل في هذه القطاعات الأخرى أن يفيدها. وأثارت أيضاً قضية الوظائف ذات النوعية المتدنية في قطاع رعاية الطفولة المبكرة، وهي بمعظمها في القطاع الخاص في المنطقة لأن معظم النُظُم العامة لا توفر الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. ونصحت باعتماد نَهج دراسات الحالة، لما له من فائدة في إتاحة وجهات نظر مختلفة. وذكرت أمثلة من أمريكا اللاتينية، حيث أدى عمل المنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية إلى التوصل إلى أحكام قد يكون من المفيد تناولها في دراسة الإسكوا. وأشارت إلى أن هذه المعلومات متاحة في تقريرٍ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "تقدم نساء العالم 2019-2020: الأسر في عالم متغيِّر".

12- وطرحت السيدة جونا ماريا لوندوال مثَلَيْن من المفيد إدراجهما في الدراسة، الأول من أوروغواي في أمريكا اللاتينية حيث أُنشئ مؤخراً نظامٌ للرعاية الشاملة والتشاركية على مستوى البلد ككل، والثاني من كولومبيا التي تشكل مثالاً ممتازاً على كيفية إضفاء الطابع الرسمي على الشبكات غير الرسمية التي لديها نظام مجتمعي لرعاية الأطفال، وتسجيلها. وشددت على أهمية التوقف عند الجوانب الثقافية، ومنها مثلاً أن الآباء والأمهات قد لا يرغبون في أن يرعى رجالٌ أطفالهم لاحتمال أن يُسِيئوا معاملتهم، وبسبب مفاهيم مسبقة بأن الرجال غير قادرين على رعاية الأطفال على النحو الواجب. فالعنصر الثقافي إذاً أساسي وحساس عند الحديث عن قطاع الرعاية الذي تهيمن عليه الإناث.

13- وأثارت السيدة مغادام قضية تمويل شبكة الرعاية المؤسسية، واقترحت دراسة أمثلة من بلدان الشمال الأوروبي. ففي هذه البلدان، يؤمَّن التمويل عادة من الإيرادات العامة، أو من الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو المبادرات المجتمعية غير الرسمية، كما هو الحال في الولايات المتحدة حيث ترعى نساء الحي أطفال نساء أخريات. وينبغي النظر في تحسين رياض الأطفال وتوسيعها في إطار توسيع المرافق التعليمية وتحسين النظام التعليمي. وأضافت أن الإنفاق العسكري في المنطقة مرتفع جداً وأن بعض هذه الأموال يمكن أن يُستَثْمَر في رأس المال البشري.

14- وناقشت السيدة مايا سفيردينغ قضية تمويل إجازة الأمومة، التي تموَّل على نطاقٍ واسع من خلال التزامات أرباب العمل بدلاً من نظام التأمين الاجتماعي. وأشارت إلى اتخاذ تدابير في المنطقة لإلزام أرباب العمل بإنشاء دُور حضانة في حال بلغ عدد النساء العاملات لديهن رقماً معيّناً. وسمحت بعض البلدان للموظفات بأنواع معينة من الإجازات، أو بمزيدٍ من المرونة مقارنةً مع الرجال. غير أن العديد من تدابير السياسة العامة الرامية إلى مساعدة العاملات أو حمايتهنّ تجعل توظيف المرأة مُكلِفاً وصعباً بالنسبة إلى أرباب العمل، ولا سيما في القطاع الخاص. ورأت أن الأردن يشكّل مثالاً مثيراً للاهتمام لبلد حاول في عام 2010 إدراج إجازة الأمومة ضمن نظام التأمين الاجتماعي. كذلك أعاد الأردن مؤخراً صياغة الشروط المتعلقة بدُور الحضانة، بحيث أصبحت شروط إنشائها ترتبط بعددِ مجموع الموظفين في المؤسسة وليس فقط بعددِ الموظفات فيها.

15- وركّزت السيدة فريدا خان على أهمية المسؤولية المشتركة. فمنظمة العمل الدولية توصي بالاعتراف برعاية الأطفال كمسؤولية الوالدين وليس فقط مسؤولية الأنثى، ولا سيما عند صياغة السياسات.

16- واتفق المشاركون خلال المناقشة التي تلت العروض على أن إجازة الأبوة قد تؤدي إلى نتائج بخلاف النتائج المتوقعة منها. وقدّموا أمثلة على إحجام الرجال في المنطقة عن توفير عناية منتظمة لأطفالهم. واتفق المشاركون على ضرورة ألا يستفيد الأب والأم من إجازتي الأبوة والأمومة في الوقت نفسه، وذلك لزيادة احتمال قيام الآباء برعاية أطفالهم. وناقشوا أيضاً الرعاية المقدَّمة لكبار السن، التي تقدمها النساء عادة في المنطقة بالإضافة إلى رعايتهن للأطفال.

باء- الجلسة الثانية: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020

17- أشارت السيدة حنان نظير، الأستاذة في قسم الاقتصاد في جامعة القاهرة، إلى بحثٍ يتعلّق بمصر، بيَّن أن القطاعات التي تُوجد فرص عمل هي قطاعات غير مراعية للمرأة، منها تحديداً البناء والنقل. وشددت على المشاركة الكبيرة للمرأة في القطاع غير الرسمي في المنطقة، وعلى عدم توفُّر بيانات عن أنشطة المرأة، ولا سيما بيانات استخدام الوقت.

18- وأشارت السيدة لوسيا ألين روست، مستشارة أبحاث في مبادرة أوكسفام للرعاية الصحية، إلى ضرورة تغيير النظرة إلى العمل في مجال الرعاية، من عبء إلى مساهمة في صالح المجتمع. وعدَّدت الجهات الأربع المعنية بصياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتقسيم غير المتكافئ لأعمال الرعاية، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأسر.

19- وشدَّدت السيدة نيكولا إهلرمان، وهي مستشارة التنمية الدولية، على نقص خدمات الرعاية في المنطقة، ما يُلقي عبء الرعاية الكلي على كاهل المرأة. وبسبب عدم كفاية جباية الضرائب، لم تتمكّن البلدان العربية من بناء نظام تعليمي متين، ومن توفير التمويل لنظام الرعاية. كذلك أثَّرت القوانين، ولا سيما قوانين الأسرة، على سلوك الناس وعلى مشاركة الرجال والنساء في المسؤوليات الأسرية. وأضافت أن الاستحقاقات، بما في ذلك الساعات المرنة والمخفّضة، تشكّل حوافز رئيسية تشجّع المرأة المتزوجة على العمل في القطاع العام. وأعطت أمثلة على سياساتٍ في الرعاية، مثل إنشاء دور الرعاية النهارية، أدت إلى نتائج سلبية. فقد حصرت بعض الشركات المصرية عدد الموظفات بـ 99 موظفة وأنشأت شركتين فرعيتين للتحايل على قانون يَفْرِضُ على الشركات إنشاء مركز للرعاية النهارية في حال بلوغ عدد الموظفات فيها 100 موظفة.

20- وشدَّدت السيدة كاي كاي، رئيسة مجموعة العدل بين الجنسين والتنمية الشاملة في شعبة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على أهمية النظر في نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة، وذلك نظراً إلى انخفاض حظوظها في الحصول على وظائف بأجورٍ مرتفعة بالمقارنة مع الرجل. وأثارت قضية الفصل الأفقي والعمودي بين المِهن. وبيّنت الحاجة إلى استثمار الدولة في قطاع الرعاية كاستراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى تحرير المرأة من عبء العمل في مجال الرعاية. ويؤدي تعزيز قطاع الرعاية إلى إيجاد العديد من الوظائف اللائقة، وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي.

21- وأشارت السيدة نيكولا إهلرمان إلى أن العديد من النساء العربيات لم يستطعن العمل من المنزل أثناء الإغلاق الناتج عن جائحة كوفيد-19 بسبب نقص الهياكل الأساسية، مثل ضعف خدمات الإنترنت وعدم كفاية المعدات التكنولوجية. وأضافت أن بعض النساء اتجهن إلى دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في

المنطقة العربية، ولكن ذلك لم يؤدِّ إلى زيادة الوظائف التي تشغلها النساء في هذا المجال. وأظهرت دراسة أُجريت في مصر أن سوق العمل لَجَمَ طموح الشابات بسبب القوالب النمطية.

22- وأشارت السيدة لوسيا ألين روست إلى دراسات بيّنت أنّ من شأن تطوير أدواتٍ وتجهيزاتٍ أكثر ملاءمةً لاستخدام الرجال أن يمكّنهم من أداء دورٍ أكبر في الأعمال المنزلية. ويمكن أن يُنْتِج القطاع الخاص هذه الأدوات لتخفيف عبء العمل المنزلي عن المرأة. ويمكن الاستفادة من هذه الاستثمارات في مجالَي اقتصاد الرعاية ونماء الطفل.

23- وشدَّدت السيدة كاي كاي على ضرورة تغيير التوقُّعات والتصورات والمعايير الاجتماعية. وقالت إن المربين المدرَبين بشكلٍ جيد يقدمون تحفيزات قد لا تكون متاحة في المنزل. وينبغي تنمية الخدمات المتعلقة بالأطفال لدعم النساء والرجال، وتوفير خدمات على مدار الساعة تلبي احتياجات جميع الأمهات والآباء. وقد أتاحت جائحة كوفيد-19 بيئةَ عملٍ أكثرَ دعماً للمرأة، وأقرَّ المدراء بأن الموظفين يعملون بفعالية من المنزل ضمن ساعاتِ عملٍ مرنة.

24- وشدَّدت السيدة نيكولا إهلرمان على أهمية التركيز على العبء الذي يثقل كاهل الرجل بوصفه معيل الأسرة، وهو عبءٌ لا يستطيع دائماً تحَمُّله بسبب ارتفاع معدلات البطالة بين الذكور. واقترحت النظر في أثر جائحة كوفيد-19 في الأماكن التي يُحْظَرُ فيها قانوناً العمل من المنزل ولا تُتَّخذُ فيها ترتيباتُ عملٍ مرنة.

25- وأشارت السيدة لوسيا ألين روست إلى أن الجائحة أسهمت في تغيير المعايير وتقسيم أعمال الرعاية. وأظهرت دراسة أُجريت في تونس والفلبين وكندا وكينيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن مشاركة الرجال في أعمال الرعاية ازدادت أثناء الجائحة وزادت من رغبتهم في قضاء المزيد من الوقت مع أطفالهم. وأضافت أن إجازة الأبوة مهمة لأنها تشجع الرجال على رعاية أطفالهم والاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تربيتهم، ما يسمح للأمهات بالانضمام إلى القوى العاملة.

26- وفي المناقشة التي تلت، تطرّق المشاركون إلى أهمية التمييز بين السياسات المراعية لاعتبارات الجنسين، مثل إنشاء برامج عمل عامة بالقرب من المنازل للبقاء على مقرُبة من الأطفال، وسياسات تغيير النظرة إلى أدوار الجنسين التي تتضمن تدخلات على صعيد المعايير الاجتماعية، بما في ذلك التدخلات التي تقودها المجتمعات المحلية مثل التحدث مع الرجال عن مسؤولياتهم ومحاولة التعامل مع الذكورة السلبية. وشددوا على ضرورة إشراك المرأة في عمليات المشتريات العامة وفي شبكة رواد الأعمال. وأضافوا أن النساء صاحبات المشاريع الصغرى يمكن أن يساهمن في التغيير عندما يوفّرن دخلاً لأسرهن قد يغيّر أنماط الاستهلاك ويُسْهِم في تنمية المجتمع. وشدَّد المشاركون أيضاً على أهمية إنفاذ القوانين التي تؤثر على المساواة بين الجنسين.

جيم- الجلسة الثالثة: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020

27- ذكرت السيدة تانيا مسلّم، مستشارة المدير العام التنفيذي ورئيسة العمليات في مجموعة البحر المتوسط، أن المشكلة الرئيسية في التمكين الاقتصادي للمرأة هي الأفكار المسبقة عن المرأة، التي تعزز القوانين والقوالب النمطية التمييزية. وأشارت إلى البرنامج التخصصي في تمكين المرأة في البنك اللبناني للتجارة الذي يتبع نهجاً ذا شقّين: الأول يركز على توفير المزيد من ساعات العمل المرنة للموظفات، والثاني يركز على بدء منح إجازة الأبوة لإشراك الآباء في حياة أسرهم وتعليمهم كيفية رعاية الأطفال. فعلى سبيل المثال، سُمِح للموظفات بعد إجازة الأمومة بالعمل بدوام نصفي لمدة شهرين مدفوعي الأجر، كما سُمِح بإجازة الأبوة لمدة ثلاثة أيام. وتجدر

الإشارة إلى أن مفهوم إجازة الأبوة لم يكن مقبولاً اجتماعياً من قبل. كذلك، حُدِّد هدفٌ يتمثل في إشراك المرأة في وظائف ذات رتب أعلى، وفي تغيير الأفكار المسبقة والتحيُّز اللاشعوري داخلياً. وأُنشئت آليات داخلية لضمان النظر في ملفات النساء والرجال عند توفر فرصٍ للترقية. وشجعت السيدة تانيا على توفير خدمات تلبي احتياجات رائدات المشاريع، لا سيما أن بعض البرامج مثل "كفالات" لم تُفد النساء بقدر ما أفادت الرجال، لأنَّ النساء كنَّ أقل حضوراً في قطاعات مختلفة. وشدَّدت على أهمية تقديم قروض وخدمات مصرفية عبر الإنترنت للنساء، وعلى تأثير التواصل مع النساء اللواتي يشكّلن قدوةً من أجل تغيير التصورات التقليدية للأدوار الاجتماعية. وأكدت أنه لا يوجد مسارٌ واحد لتمكين المرأة اقتصادياً، بل ينبغي الجمع بين عدة نُهُج ودمجها معاً. وأشارت إلى ضرورة اتباع نَهجٍ شامل للتصدي للتحديات الناتجة عن القوالب النمطية والأفكار المسبقة.

28- ورأت السيدة سوزان هيملويت، وهي أستاذة فخرية للاقتصاد في الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة، أن المشكلة تكمُن في اعتماد تدابير خاصة ومرنة لصالح المرأة فحسب، ودعت إلى تطبيقها على الجميع كي لا تدفع المرأة ثمن هذه المعاملة الخاصة. ففي المملكة المتحدة، لا يدفع أصحاب العمل بظروف مرنة أجوراً جيدة في أغلب الأحيان، لذلك من المهم تطبيق هذه التدابير على الرجال والنساء على حدٍ سواء. وعلى الرجال أيضاً أن يعدِّلوا ساعات عملهم للتمسك بالمعايير المتساوية. فعدم تنفيذ هذه السياسات بشكل متساوٍ يؤدي إلى مفاضلة بين النساء والرجال، فيصبح توظيف النساء مكلفاً على الشركات. وناقشت أيضاً موضوع سياسة الاستثمار في الرعاية، حيث تُنفق الأموال على البنية الأساسية الاجتماعية مثل التعليم والصحة وخدمات الرعاية. فمن شأن هذه الاستثمارات أن تزيد فرص العمل في مجال خدمات الرعاية، ما قد يشكل خطوةً نحو إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر بين الرجال والنساء، وتوفير المزيد من فرص العمل للنساء. ولو شجّعت البلدان الاستثمار في قطاع الرعاية وثمّنته، لتغيَّرت المواقف من خدمات الرعاية. فالاستثمار في الرعاية يتيح فرصَ عملٍ أكثر من الاستثمار في البناء.

29- وأشارت السيدة مصباح خاتانا، وهي باحثة في الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية في قسم الجغرافيا في جامعة كامبردج، إلى أهمية دراسة أسباب اعتبار أعمال الرعاية من وظائف المرأة. ومن المهم معرفة الجهات التي تستفيد فعلياً من وضع المرأة الراهن كمسؤولة عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ما يحول دون انضمامها إلى القوة العاملة. لذلك على الدراسة أن تأخذ في الاعتبار عمل المرأة غير مدفوع الأجر، وأن تبحث في كيفية كسر هذه الحلقة، وفي سبب عدم تقليص الفجوة بين الجنسين في التشغيل وهيمنة النساء على مجالات معينة. كذلك ينبغي النظر في المهارات التي تكتسبها النساء والفتيات. ففي باكستان على سبيل المثال، تكتسب النساء مهاراتٍ في معاهد التدريب، ولكنها مهاراتٌ غير قابلةٍ للتسويق.

30- وذكرت السيدة ربى عرجا أن النساء في المنطقة العربية يتلقين تعليماً جيداً، وأن نسبة عالية منهن تشارك في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وأضافت أن خيارات المرأة العربية للمجالات التعليمية تحددها القطاعات التي توفر مزايا جيدة، وذلك لتمكينها من تحمُّل العبء المزدوج للعمل المدفوع وغير المدفوع الأجر. وتعمل المرأة في القطاع العام لأنه يوفر إجازات واستحقاقات تساعدها على تحمُّلِ عبء أعمال الرعاية. وخلصت إلى أهمية دراسة تأثير هذه الديناميات على خيارات المرأة في التعليم.

31- واقترحت السيدة تانيا مسلم وضع مجموعتين من التوصيات العملية: مجموعة للقطاع الخاص وأخرى للقطاع العام. وأشارت إلى التمييز في القوانين الوطنية وإلى عقبات تحُول دون دخول المرأة في قطاع العمل مدفوع الأجر. ويمكن اعتماد قوانين مكافحة التحرش في أمكنة العمل وترتيبات الدوام المرنة لدعم المرأة، لا سيما بعد أن بيّنت جائحة كوفيد-19 أن العمل من المنزل ممكن. وأوصت بوضع نظام حصص لإفادة المشاريع التي تملكها النساء، مشيرةً إلى صعوبة الحصول على بيانات عن المشاريع المملوكة من النساء، رغم حاجة المنطقة إليها.

32- وأشارت السيدة سوزان هيملويت إلى أن السياسات الاستباقية تعتمد على تدخلات الدولة لتوفير الخدمات الاجتماعية. وحتّمت الجائحة وضع سياسات كان من الصعب المطالبة بها في السابق. ففي أوروبا مثلاً، العديد ممن يشغلون وظائف غير مستقرة هم من النساء. ومع جائحة كوفيد-19، أُعيد تقييم عمل المرأة المدفوع وغير المدفوع الأجر، وأصبح الرجال في كثير من البلدان أكثر وعياً بكمية العمل الذي تؤديه المرأة في المنزل. وشدَّدت في الختام على ضرورة العمل على جميع الجبهات في آن لتعزيز المساواة بين الجنسين، نظراً لترابطها ببعضها البعض.

33- وشدَّدت السيدة عرجا على أهمية تحسين فهم الشبكات غير الرسمية والديناميات والترتيبات المتاحة للأسر والنساء في أعمال الرعاية، وكيفية ترابطها بالتدابير الرسمية. وأشارت إلى أن رعاية المسنين تستهلك وقت العديد من النساء. وستتضمن دراسة الإسكوا دراسة حالة عن الرعاية المقدمة للمسنين في المغرب. وكثيراً ما تُوظَّف العاملات المنزليات في ظروف غير مستقرة لسد الفجوة في خدمات الرعاية، وذلك لمساعدة نساء أخريات على دخول سوق العمل.

34- وفي معرض النقاش، أوصى المشاركون بإضافة دراسة حالة عن رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وأبدوا اهتمامهم بتغطية بيئات العمل المرنة، التي ثبُت أنها من العوامل التي مكّنت من أداء عمل عالي الجودة أثناء الجائحة. وأوصوا بمواصلة دراسة الأعراف المتعلقة بالجنسين في المنطقة العربية لتحسين النشاط الاقتصادي للمرأة.

دال- الجلسة الرابعة: الخميس 30 تموز/يوليو 2020

35- أشارت السيدة شيرين العبادي، المستشارة في برنامج تمكين المرأة في المشرق التابع لمكتب البنك الدولي في الأردن، إلى أن بعض عناصر واتجاهات المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة لا تنطبق على المرأة الأردنية التي تعمل بشكل أساسي في القطاع الرسمي وليس في القطاع غير الرسمي. فالمرأة الأردنية تولي اهتماماً كبيراً للعناصر غير المتعلقة بالأجور، وتفضل العمل في المنظمات الكبيرة التي تحافظ على هذه العناصر. وشدَّدت على نقص خدمات الرعاية في الأردن. فالحضانات لا تستقبل سوى 5 في المائة من مجموع الأطفال (95 في المائة من الأطفال لم يلتحقوا بالحضانة). وتخلو مناطق واسعة في الأردن من الحضانات، ما يستوجب وضع خطة للرعاية. والنقص الشديد في تقديم الخدمات في الأردن هو من الأسباب الرئيسية التي تمنع المرأة من دخول سوق العمل.

36- وذكرت السيدة عرجا أنه من المتوقع أن تبين الدراسة تنوّع المنطقة العربية والسمات المشتركة بين بلدانها. ويمكن أن تختلف الأعراف المتعلقة بالجنسين بين البلدان، أو حتى داخل البلد الواحد. ويظهر هذا التنوع أيضاً في خدمات الرعاية. وبشكل عام، تفتقر المنطقة إلى هذه الخدمات، أما الخدمات المتاحة فلا تلبي سوى حاجة شريحة صغيرة من النساء العاملات.

37- وشدَّدت السيدة مهى يقطين قول على ضرورة تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لأهميته في تحقيق الهدفين الثامن والتاسع. وأضافت أن هذا التداخل له أهميته في معالجة اقتصاد الرعاية. ورعاية الأطفال وذوي الإعاقة والمسنين تشكل أجزاء هامة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة. فهذه الأعمال تستنزف المرأة عاطفياً وتستهلك وقتها، لا سيما رعاية ذوي الإعاقة والمسنين. وخلصت إلى ضرورة تحديد الأعراف المتعلقة بالجنسين في كل بلد عربي والعمل على الجوانب السلوكية لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة. فالحد من التحيُّز لصالح الرجال ضروري لإحراز تقدم على الصعيد الاقتصادي.

38- وقالت السيدة شيرين عبادي إن النساء يفضلن العمل في القطاع العام، لأن وظائف القطاع الخاص لا توفر بيئة مؤاتية لهن. وعادة ما تتطلب وظائف القطاع الخاص ساعات عمل أطول ولا توفر خدمات الدعم، مثل رعاية الأطفال والنقل. وتشير البحوث التي أُجريت في المنطقة إلى أن الإصلاحات الهيكلية خفّضت فرص العمل في القطاع العام في بعض البلدان العربية، لتؤثر بشكل كبير على المشاركة الاقتصادية للمرأة. ونوعية الوظائف التي استُحدِثت أثرت على الاقتصاد ككل. وفي الأردن، تساوت استحقاقات الموظفين في القطاعين الخاص والعام. ولم يعد على أرباب العمل دفع تكاليف إجازة الأمومة للمرأة لأن الضمان الاجتماعي يغطيها. وظل تركّز النساء في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة. ومن الاستثناءات مصانع الملابس في المناطق الريفية إذ توفر وظائف ذات قيمة مضافة للمرأة الأردنية، إضافة إلى الضمان الاجتماعي وظروف العمل الجيدة مثل القرب من المنزل وساعات عمل مناسبة تسمح لهن برعاية أطفالهن. وبالنسبة إلى المعايير الاجتماعية، خلصت إحدى الدراسات إلى أن الكتب المدرسية الأردنية تصوّر المرأة كعاملةٍ في مجالي التعليم والصحة وليس في الهندسة أو البناء أو تكنولوجيا المعلومات. وتجسد هذه المناهج الدراسية معايير اجتماعية قائمة وترسخها في أذهان التلاميذ، وتشكّل تصورات الأطفال بما يوصل إلى هذه النتائج. ويمكن أن تؤدي الإصلاحات في بعض البلدان إلى تغيير في المنطقة على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن تشجع بلداناً أخرى على اتخاذ المسار نفسه. ومن هذه الإصلاحات على سبيل المثال إنشاء صندوق الأمومة في الأردن ضمن إصلاح قانون الضمان الاجتماعي في عام 2010، وإصلاح نظام التأمين الاجتماعي في تونس. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في الأردن اختلافاً في آراء النساء والرجال والمجتمع في ما يتعلق بمدى مشاركة المرأة في الاقتصاد. وبينت دراسة لمنظمة مساواة أنّ الخطاب الديني أدى دوراً رئيسياً في تشكيل قواعد وأنظمة قُطرية وفي تكوين أفكار الأفراد بشأن توزيع الأدوار بين الزوج والزوجة.

39- وعرضت السيدة لينا توروسيان، وهي مستشارة في الإسكوا تعمل على دراسة حالة عن الرعاية النهارية للطفل في لبنان، المفهوم الذي تقوم عليه هذه الدراسة، والمنهجية، والعمل المنجَز حتى الآن. وأشارت إلى أن دراسة الحالة تسعى إلى فهم الجوانب المختلفة المتعلقة برعاية الأطفال في لبنان. وهي تغطّي دور الرعاية النهارية الخاصة والعامة، وتتناول جانبي الطلب والعرض فيها، كما تهدف إلى فهم تأثير كوفيد-19 على حياة النساء وأسرهن، لأن معظم الموظفين اللبنانيين كانوا يعملون من منازلهم خلال فترة الجائحة.

40- وفي المناقشات التي تلت العرض، شدَّد المشاركون على ضرورة تركيز السياسات على تدخلات ونتائج محددة بهدف تعميم منظور المساواة بين الجنسين. وأشاروا إلى ظاهرة الكلل التي باتت ترافق عملية تعميم هذا المنظور، والحاجة الماسة إلى إعادة النظر فيه. وكان لبعض السياسات التي صُممت في البداية لدعم المرأة أثرٌ عكسي عند تنفيذها. كذلك، أثاروا أهمية صياغة التوصيات المتعلّقة بالرعاية بأسلوب أكثر جاذبية بالنسبة لصانعي السياسات لإحداث التغيير المنشود. وأكدوا على أهمية مراعاة منظور الجنسين في المشتريات ووضع الميزانيات بوصفهما عاملين يدعمان تحقيق المساواة بين الجنسين. وشدَّدوا على ضرورة فهم أسباب عدم مشاركة الآباء في رعاية أطفالهم (منظور الذكورة).

ثالثاً- التوصيات

41- ناقش المجتمعون ديناميات مشاركة المرأة في الاقتصاد وكيفية دعم الدول الأعضاء لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ونقلها من العمل غير مدفوع الأجر إلى العمل مدفوع الأجر.

42- واختُتم الاجتماع بالاتفاق على المبادئ التوجيهية والتوصيات الرئيسية التي من شأنها أن تمكّن العاملين والباحثين في مجال التنمية من تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة بطريقة تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين

في المنطقة. وستُدرج التوصيات في الدراسة المقبلة التي من المتوقع أن تقدم إرشادات بشأن كيفية النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية.

43- وفيما يلي التوصيات المقترحة:

(أ) دعوة الدولة إلى الاستثمار في قطاع الرعاية ضمن استراتيجية لتحقيق النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى تحرير المرأة من عبء العمل في مجال الرعاية؛

(ب) دراسة البنية القانونية في الدول العربية نظراً لاختلافها عن البنى القانونية في المناطق الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بقانون الأسرة؛

(ج) دراسة تأثير جائحة كوفيد-19 على مشاركة المرأة في الاقتصاد؛

(د) النظر في رعاية الأطفال وذوي الإعاقة والمسنين التي تشكل أجزاءً هامة من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة؛

(ه) استهلال الدراسة بالبحث في أدوار الجنسين في المجتمع والوضع الاقتصادي العام في كل بلد، لأنها من العوامل التي تختلف فيما بين البلدان العربية؛

(و) إلقاء الضوء على تفضيل المرأة للعمل في القطاع العام، لأن الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص لا تؤمن لها بيئة مؤاتية، ودراسة كيفية تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص بحيث يصبح أكثر جاذبية للمرأة؛

(ز) وضع توصيات الرعاية بأسلوب أكثر جاذبية لصانعي السياسات من أجل إحداث التغيير المنشود؛

(ح) إدراج المزيد من دراسات الحالة والأمثلة وقصص النجاح من المنطقة العربية أو غيرها من المناطق.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

الجلسة الأولى: الثلاثاء 28 تموز/يوليو 2020، الساعة: 16:00

السيدة فالنتين مقدم
أستاذة علم الاجتماع والشؤون الدولية
جامعة نورث إيسترن
بريد إلكتروني: v.moghadam@northeastern.edu

السيدة جونا ماريا لوندوال
كبيرة علماء الاجتماع
البنك الدولي، واشنطن
بريد إلكتروني: jlundwall@worldbank.org

السيد سلمان عاصف
كبير مستشاري حقوق الإنسان
اللامركزية وحقوق الإنسان والحكم المحلي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باكستان
بريد إلكتروني: salasif1@yahoo.co.uk

السيدة مايا سفيردينغ
أستاذة مساعدة
قسم تعزيز الصحة وصحة المجتمع
كلية العلوم الصحية، الجامعة الأميركية في بيروت
بريد إلكتروني: ms299@aub.edu.lb

الجلسة الثانية: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020، الساعة 11:00

السيدة نيكولا اهلرمان
مستشارة التنمية الدولية
بريد إلكتروني: nicolaehlermann@gmail.com

السيدة كاي كاي
رئيسة، مجموعة العدل بين الجنسين والتنمية الشاملة
شعبة التنمية الاجتماعية
UN ESCAP
بريد الكتروني: caic@un.org

السيدة لوسيا ألين روست
مستشارة أبحاث
مبادرة منظمة "أوكسفام" للرعاية الصحية
بريد إلكتروني: lucia.aline.rost@gmail.com

السيدة حنان نظير
أستاذة، قسم الاقتصاد
جامعة القاهرة
بريد إلكتروني: hanan.nazier@feps.edu.eg

الجلسة الثالثة: الأربعاء 29 تموز/يوليو 2020، الساعة: 16:00

السيدة سوزان هيملويت
أستاذة فخرية للاقتصاد في
الجامعة المفتوحة الجنسانية
بريد إلكتروني: susan.himmelweit@open.ac.uk

السيدة تانيا مسالم
مستشارة المدير العام التنفيذي، رئيسة العمليات في مجموعة البحر المتوسط
في الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: moussallemt@bankmed.com.lb

السيدة فرنسيس أبو زيد
مستشارة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المكتب الوطني
الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: frances.abouzeid@gmail.com

السيدة مصباح خاتانا
باحثة في الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية
قسم الجغرافيا، جامعة كامبريدج
بريد إلكتروني: mka48@cornell.edu

الجلسة الرابعة: الخميس 30 تموز/يوليو 2020، الساعة 09:00

السيدة شيرين العبادي
مستشارة، برنامج تمكين المرأة في المشرق
البنك الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: salabbadi@worldbank.org

السيدة مهى يقطين
موظفة، برنامج تمكين المرأة في المشرق
البنك الدولي في الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: myaktin@woldbank.org

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الجلسة الرابعة: الخميس 30 تموز/يوليو 2020،
الساعة 09:00 (تابع)

السيدة لينا طورسيان
مستشارة
بريد إلكتروني: lena.torossian@gmail.com

منظمة العمل الدولية

السيدة فريدا خان
مستشارة في التمكين والنهوض بالمرأة
منظمة العمل الدولية
بريد إلكتروني: khanf@ilo.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة
بريد إلكتروني: elawady@un.org

السيدة ربى عرجا
مسؤولة أولى للشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: arja@un.org

السيدة ندى دروزه
رئيسة قسم العدالة بين الجنسين
بريد إلكتروني: nada.darwazeh@un.org

السيدة ساره كوبلاند
مسؤولة للشؤون الاجتماعية
بريد إلكتروني: copland@un.org

السيدة ماريا حتي
مساعدة أبحاث
بريد إلكتروني: maria.hitti@lau.edu

السيدة ريان ديب
مساعدة أبحاث
بريد إلكتروني: rayanabbasdeeb@gmail.com

السيدة إيمان بكار
مساعدة إدارية
بريد إلكتروني: bakkari@un.org